



مخالفات المعهد العالمي الإسلامي العقديّة

السنة النبوية إنموذجا

Violations of the International Islamic Institute's doctrine
The Sunnah of the Prophet is an example

إعداد

منصور بن صالح بن علي البراك

Mansour Saleh ali Al-Barrak

جامعة الملك سعود – كلية التربية - قسم الدراسات الإسلامية – مسار

العقيدة والمذاهب المعاصرة

Doi: 10.21608/jasis.2024.342525

٢٠٢٣ / ١٢ / ٢٦

استلام البحث

٢٠٢٤ / ١ / ١٤

قبول البحث

البراك، منصور بن صالح بن علي (٢٠٢٤). مخالفات المعهد العالمي الإسلامي العقديّة. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٢٧)، فبراير، ٣٨٧-٤٢٦.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

مخالفات المعهد العالمي الإسلامي العقديّة السنة النبوية إنموذجاً

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان مخالفات المعهد العالمي للفكر الإسلامي في إصداراته المتنوعة في ما يخص السنة الشريفة: كنموذج للانحرافات المنهجية في إصدارات المعهد. ينكر بعض رواد المعهد كون السنة من الوحي، كما ينكر أكثرهم استقلاليتها بالتشريع، ويرون وجوب عرضها عل القرآن، وقد أثبت في هذا البحث كونها من الوحي ومستقلة بالتشريع بالأدلة الصحيحة التي لا مدفع لها. = يؤكد كثير من رواد المعهد على الحدود الزمانية والمكانية للسنة، وأنه خطاب خاص لأهل ذلك الزمان والمكان، وقد أجب بفضل الله هذه الشبهة وبينت ما فيها من الفساد. يرى بعض رواد المعهد حصر السنة النبوية في ما واطب النبي ﷺ على فعله، دون ما ينسب إليه ﷺ الأقوال والأحاديث والأخبار المجردة، في مخالفة لمنهج وفهم عامة علماء الأمة، بل وفي مخالفة فجة للقرآن والسنة الصريحين. ذهب بعض رواد المعهد للتشكيك في ثبوت ما بلغنا من السنة النبوية الشريفة عن طريق: الزعم بأن السنة قد منع النبي ﷺ من تدوينها، وتارة بحجة مخالفتها لعقولهم، ولم تسلم منهم حتى السنة المتواترة فزعم بعضهم أن المتواتر فيه الصحيح وفيه الضعيف، وقد أجب عن ذلك كله مبيناً وهاء هذه الشبهات. من الادعاءات التي كثر ترويجها من قبل رواد المعهد أن متون الأحاديث لم تخضع لعملية النقد، وأن نقد علماء الحديث والسنة على مر القرون اكتفى بنقد الأسانيد وحدها، ولم يهتموا بالدراية بشكل كافي، واتخذوا من ذلك ذريعة للطعن في الأحاديث التي ثبت صحتها. بما في ذلك أحاديث الصحيحين، وقد بينت بحمد الله وتوفيقه وهاء هذه الشبهة وضعفها. وكثر طعن رواد المعهد في عملية التصحيح والتضعيف فتارة يطعنون في العلماء بقبول الأحاديث وردّها وفقاً للأهواء النفسية، وتارة يردونها لمخالفتها أذواقهم مدعين أنها تخالف العقل. مما وقع لبعض رواد المعهد : لمز المنهج السلفي بأنه ممنهج حرفي، وادعاء أن الصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا في فهم السنة النبوية دون القرآن الكريم، وهو كلام ضعيف كما تبين في المناقشات والردود. أن ما يردده هؤلاء من شبهات حول السنة هو من دلائل نبوة النبي ﷺ حيث أنبأنا من أربعة عشر قرناً بحدوث ذلك. دعا بعض رواد المعهد إلى استحداث مناهج متعددة لفهم السنة النبوية مختلفة عن مناهج الفقهاء المعروفة.

الكلمات المفتاحية: المخالفات - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - حجية السنة - منكري السنة .

Abstract:

The research aims to explain the violations of the International Institute of Islamic Thought in its various publications regarding the Noble Sunnah: as an example of the methodological deviations in the Institute's publications .Some of the Institute's pioneers deny that the Sunnah is from revelation, and most of them deny its independence from legislation, and believe that it must be presented to the Qur'an. This research has proven that it is from revelation and independent from legislation with sound evidence that has no basis .Many of the institute's pioneers emphasize the temporal and spatial limits of the Sunnah, and that it is a special address for the people of that time and place. By the grace of Allah, I have answered this suspicion and clarified the corruption in it . Some of the Institute's pioneers believe that the Prophetic Sunnah is limited to what the Prophet, may God bless him and grant him peace, persevered in doing, and not what the sayings, hadiths, and abstract news attributed to him, may God bless him and grant him peace, are in violation of the method and understanding of the general scholars of the nation, and in fact in flagrant violation of the explicit Qur'an and Sunnah .Some of the Institute's pioneers went to question the validity of what we have heard of the noble Prophetic Sunnah by: claiming that the Sunnah was prevented by the Prophet, may God bless him and grant him peace, from writing it down, and sometimes on the pretext that it contradicted their minds, and not even the Mutawatir Sunnah was spared from them, so some of them claimed that the Mutawatir contains the correct and the weak. I answered all of that, explaining the E and E of these suspicions . One of the allegations that was widely promoted by the institute's pioneers is that the texts of the hadiths were not subject to the process of criticism, and that the criticism of hadith and Sunnah scholars over the centuries was limited to criticizing

the chains of transmission alone, and they did not care enough about knowledge, and they used that as an excuse to challenge the hadiths whose authenticity was proven - including: These are the hadiths of the two Sahih books - which, thanks to God and His success, have clarified the E and the weakness of this doubt .

The institute's pioneers frequently criticized the process of correcting and weakening. Sometimes they criticized the scholars for accepting and rejecting hadiths according to psychological whims, and sometimes they rejected them because they contradicted their tastes, claiming that they contradicted reason .What happened to some of the institute's pioneers: slandering the Salafi approach as a literal approach, and claiming that the Companions, may God be pleased with them, differed in understanding the Sunnah of the Prophet rather than the Holy Qur'an, which is a weak statement, as was shown in the discussions and responses .The suspicions that these people repeat about the Sunnah are evidence of the prophecy of the Prophet, may Allah bless him and grant him peace, as he told us fourteen centuries ago that this would happen .Some of the institute's pioneers called for the development of multiple approaches to understanding the Sunnah of the Prophet, different from the known approaches of jurists.

Keywords: violations - International Institute for Islamic Thought - authenticity of the Sunnah - deniers of the Sunnah.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد.

إن حال الأمة الإسلامية اليوم لا يكاد يخفى على أحد، حيث تبدل حالها من أمة متبوعة إلى أمة تابعة، ومن أمة منتجة إلى أمة مستهلكة، ومن أمة مصدرة

للحضارة والعلوم إلى أمة مستوردة لشتى صنوف الأفكار وعوامل الهدم. بعد أن كانت الأمة الإسلامية ظاهرة على من خالفها أصبحت كالقصة المستباحة التي تداعت عليها الأمم، وبعد أن كانت أمة معتصمة بكتاب ربها وسنة نبيها، أصبحت أمة متفرقة متناحرة فيما بينها، ترضخ لما يملى عليها من أعدائها، من كل جنس ولون، وما تزال أمتنا تأكل فئات الموائد العالمية، وما زالت أيضاً هي القصة المستباحة لكل الأمم من الشرق والغرب، كما أخبر بذلك النبي ﷺ.

وإن المتمعن في تاريخ الأمة الإسلامية ليرى مع دوران الزمان، ومرور القرون، وانصرام الأعوام، الأمة بين مدّ وجزر، بين صحوة وكبوة، بين يقظة وغفلة، تتمسك بدينها، وتعلي كتاب ربها وسنة نبيها ﷺ؛ فينصرها ربها، ويُعزّها ويُذل أعداءها، وتغرق في الشهوات وتنغمس في الضلالات، وتنسى شرع ربها فيتركها مولاهما، ويتخلى عنها، ويكلها إلى نفسها، ويسلط عليها أعداءها إلى أن تراجع دينها. وتمر الأيام وتخلف الخلوف، وتبحر سفينة الحياة إلى أن ترسو على شاطئ عالما المعاصر، وزماننا الحاضر، وواقعا المشاهد، بأحداثه وآلامه، بأحواله المبكية ووقائعه المؤلمة، وأوضاعه المتردية، فتتقطع الليل المظلم متعاقبة، ومحنّ متتابعة، عقائد فاسدة، وأفكار زائفة، وأحزاب متناحرة، وفرقة متأصلة، وما سوء حالها إلا نتيجة للبعد عن منهج ربها.

وفي ظل هذه المرحلة الحرجة التي تحياها الأمة الإسلامية، تلوح حاجتها لإنشاء مؤسسات علمية ضخمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتدرأ عن الأمة شبهات العلمانية والليبرالية، وتتصدى لما يثار من شبهات وما يرد من إشكالات على أحكام الشريعة الإسلامية، وتعني بالنوازل الفقهية للأمة، وكذا النوازل الفكرية والعقدية - وهما أخطر على فكر المسلم وعقيدته وأكثر أهمية من النوازل الفقهية، لا سيما والعالم الإسلامي مستهدف بالأفكار المتطرفة والمنحلة. وتتصدى للأفكار المتطرفة من التكفيريين والجماعات المتطرفة، وتعنى فيه بالمسلمين الجدد في شتى البلدان، وتعرف الناس برسالة الإسلام الصافية الصحيحة. فلا بد لهذا المشهد أن يتصدر فيه مؤسسات لها دور متنوع يصل لكل شخص مسلم أو غير مسلم. نحتاج لمؤسسات تعنى بدراسة الكتاب والسنة وفق فهم السلف دراسة دقيقة ومحكمة. ولكن للأسف الشديد كثير من المؤسسات التي تدعي خدمة الإسلام ضلت ووقعت بحسن نية أو سوء نية في بدع وضلالات، وتنكبت الصراط، كسائر الفرق المبتدعة التي ادعت خدمة الإسلام قديماً، فأصبحت سبباً آخر في بث الشبهات، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

ومن هذه المؤسسات المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي أنشئ عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، وسُجّل في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقره العام في

(هيرندن) من ضواحي العاصمة الأمريكية واشنطن، وله فروع ومكاتب في عدد من العواصم العربية والإسلامية والعالمية.

فالمعهد من ضمن المؤسسات التي دخلت الساحة الإسلامية منذ عقود، ولم يقدم أي إصلاحات ملموسة تعود على الأمة الإسلامية بالنفع والصلاح، ولم ير له أي دور دعوي ملحوظ على الأرض، سوى إعادة صياغة بعض الشبهات التي أثارها بعض الفرق الضالة قديماً، وبعض المستشرقين حديثاً للشباب المسلم، فلو تساءلنا ماذا قدم المعهد خلال كل هذه السنوات والمؤتمرات والنفقات؟

لن تكون الإجابة مفرحة، فلم يقدم المعهد أي جهد حقيقي ملموس في إصلاح الأمة، ولا أي أثر ملموس على حياة المسلم الغربي، والمتأمل لطبيعة المشاريع التي يطرحها سيجدها مشاريع نظرية ليس لها واقع ملموس في أمريكا والغرب، لم يقدم إلا إقامة بعض المؤتمرات التي تتعقد وتنفض دون جدوى، وسوى بعض الإصدارات التي من الممكن أن تقوم بإصدارها أي دار نشر لطباعة الكتب.

ولا تخلو هذه الكتب من بث شبهات على السنة وعلى أحاديث الأحاد، والظعن في مفسري الأمة، والإعراض عن فهم السلف الصالح، كأصل يُرجع إليه في فهم القرآن والسنة وضبط العقيدة والمنهج والفقهاء والنيل من قدر ومكانة علماء الصحابة والتابعين والسلف الصالح، والحط من تراث المسلمين، وتشويه التاريخ الإسلامي، والمغالاة في العقل على حساب الشرع والوحي، وتقديمه على النص، ومحاولة تصدير والثناء على فرق المبتدعة كفلاسفة المسلمين والمعتزلة وغلاة الصوفية القائلين بالحلول والاتحاد، وإنكار كثير من الأحكام الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع العلماء، وتبني كثير من كتاب المعهد عقيدة مخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، وهدم أصل الولاء والبراء، وفتح المجال للشيعية للنفوذ من خلالهم. ولما كانت السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للدين: عقيدة وشريعة وأخلاقاً وسلوكاً وأدباً، وكانت السنة النبوية هي البيان الموضح للقرآن الكريم، وكانت هي المصدر الأكثر اهتماماً بالتفاصيل والجزئيات، كان أكثر المبتدعة يسارعون إلى الظعن في السنة والنقل من أهميتها، عن بكير بن عبد الله بن الأشج: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إن ناساً يجادلونكم بشيبي القرآن، فخذوهم بالسنة، فإن أصحاب السنة أعلم بكتاب الله تعالى»^(١)، وقال ابن بطة في الإبانة بتصرف يسير: " وليعلم المؤمنون من أهل العقل والعلم أن قوماً يريدون إبطال الشريعة ودروس آثار العلم والسنة، فهم يموهون على من قل علمه وضعف قلبه بأنهم يدعون إلى كتاب الله

(١) ينظر: مسند الدارمي (٢٤٠/١)، الشريعة للأجري (٤٠٨/١).

ويعملون به، وهم من كتاب الله يهربون وعنه يدبرون، وله يخالفون وذلك أنهم إذا سمعوا سنة رويت عن رسول الله ﷺ رواها الأكاير عن الأكاير ونقلها أهل العدالة والأمانة، ومن كان موضع القدوة والأمانة وأجمع أئمة المسلمين على صحتها أو حكم فقهاهم بها، عارضوا تلك السنة بالخلاف عليها وتلقوها بالرد لها، وقالوا لمن رواها عندهم: تجد هذا في كتاب الله؟ وهل نزل هذا في القرآن؟ وأتوني بأية من كتاب الله حتى أصدق بهذا، فاعلموا رحمكم الله أن قائل هذه المقالة إنما يتحلى بحلية المسلمين ويضمر على طوية الملحدين، يظهر الإسلام بدعواه ويجحده بسره وهواه، فسيبيل العاقل العالم إذا سمع قائل هذه المقالة أن يقول له: يا جاهلا في الحق، خبيثا في الباطن، يا من خطئ به طريق الرشاد وسيبيل أهل السداد، إن كنت تؤمن بكتاب الله، وأنه منزل من عند الله، وأن ما أمرك الله به وما نهاك عنه فرض عليك قبوله، فإن الله أمرك بطاعة رسوله وقبول سنته، لأن الله عز وجل إنما ذكر فرائضه وأوامره بخطاب أجمله، وكلام اختصره وأدرجه، دعا خلقه إلى فرائض ذكر أسماءها، وأمر نبيه بأن يبين للناس معانيها، ويوقف الأمة على حدود شرائعها ومراتبها^(١). وقد سار المعهد على نفس هذا الطريق كما سنبين في هذا العرض الموجز لموقفهم من السنة النبوية الشريفة.

مشكلة البحث:

تقييم موقف المعهد العالمي للفكر الإسلامي من السنة النبوية الشريفة وبيان مظاهر الخلل فيه.

أسئلة البحث :

- ١- ما موقف المعهد من حجية السنة النبوية الشريفة؟
- ٢- ما موقف المعهد من منهج علماء الحديث في الحكم على الأحاديث؟
- ٣- ما موقف المعهد من قواعد فهم السنة؟

أهمية البحث:

- ١- نظراً لكون المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة لها إنتاج واسع من المطبوعات والمنشورات، كان من المهم دراسة موقفه من القضايا الدينية الكبرى، وعلى رأسها موقفه من السنة النبوية الشريفة.
- ٢- أن المعهد المذكور يمثل تياراً فكرياً ليس بالصغير في حجمه - وإن كان نخبياً -.
- ٣- أن السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع، وهي المصدر الذي بين لنا الأحكام التفصيلية؛ ولذلك فإن حفظ جناب السنة النبوية من المواقف الشاذة في غاية الأهمية، وهو من حفظ الدين الذي هو المقصد الأول من مقاصد الشريعة.

(١) ينظر: الإبانة لابن بطّة (١/٢٤٤).

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لمنشورات المعهد ومطبوعاته في تحديد موقفهم من السنة النبوية، واكتشاف مظاهر الخلل في الموقف، ثم سيعتمد على المنهج النقدي في مناقشة مظاهر الخلل المكتشفة.

حدود البحث:

كُلُّ نتاج علمي فكري باللغة العربية أصدره المعهد العالمي للفكر الاسلامي، أو تبنى أفكاره بإحدى قنواته الرسمية، أو أصدره أحد مؤسسيه في مجال التأصيل العقدي

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس مكتبة الملك فهد الوطنية ومكتبات الجامعات، وقواعد الرسائل الجامعية , وسؤال بعض المختصين والمهتمين في هذا المجال , لم أقف فيما اطلعت عليه على دراسة تناولت الموضوع .

هيكل البحث : مقدمة وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف المعهد من حجية السنة النبوية الشريفة.

المبحث الثاني: موقف المعهد من منهج علماء الحديث في الحكم على الأحاديث.

الفصل الثالث: موقف المعهد من قواعد فهم السنة.

المبحث الرابع: المناقشة والرد.

الخاتمة : تشتمل علي أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث .

المصادر والمراجع .

المبحث الأول: موقف المعهد من حجية السنة الشريفة:

١ - إنكار وصف السنة بالوحي والتشنيع عل ذلك:

قال طه جابر العلواني : (فجاءوا "بنظرية المعضد لتميع تلك الفكرة الجليلة التي كان الإمام الشافعي يرى نفسه وكأنه المسؤول عن تصحيحها بعد أن مهدت دراساته وانتصاراته لأهل الحديث لعملية الخلط والتسوية بين الكتاب والسنة، بحيث أصبح الفارق بينهما ينحصر بأن الكتاب معجز، متحدي به، متعبد بتلاوته وليست السنة كذلك، وكلاهما وحي، وتجراً البعض على أن يقول: "الوحيان" كما عالجنه في دراستنا المشار إليها حول علاقة السنة بالقرآن الكريم فارجع إليه يتضح لك أن هذا المزج أمر لا يقبله القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فالعلاقة بينهما علاقة بيان ومبين دون أن يعني ذلك أي غض من السنة النبوية المطهرة أو المساس بحجيتها،

لكنها عملية وضع للأمر في مواضعها، والابتعاد عن الخط المرفوض) (٣).
إنكار استقلال السنة بالتشريع:

إن القول بإنكار استقلال السنة بالتشريع من أعظم المخالفات التي تكررت داخل إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وتولى كبرها د. طه جابر العلواني، فكثير ما يعبر د. طه العلواني (٤) عن السنة بأنها المصدر المبين للكتاب الكريم على سبيل الإلزام (٥)، حيث قال: (وكان التأكيد دائماً ومستمرًا على أن المصدر الوحيد المنشئ للأحكام هو القرآن، والمصدر الوحيد المبين للقرآن بيانًا ملزمًا هو السنة) (٦). وزعم العلواني أن الجيل الأول لم ير الاحتجاج بالسنة انفرادًا، وأنها ليست مخصصة للقرآن: (.. ولم ير الاحتجاج بها فيما ليس فيه قرآن، منهم من رفض كونها ناسخة للقرآن أو مخصصة له) (٧). ويؤكد العلواني أن أي اجتهاد جديد يجب أن ينطلق من الكتاب الكريم مصدرًا منشئًا للأحكام، واتخاذ السنة بيانًا له، حيث قال: (أم أن ثمة واقعًا متغيرًا يتطلب اجتهادًا جديدًا لا بد منه، منطلقًا من كتاب الله- تبارك وتعالى-

(٣) النسخ ليس تحريفًا للقرآن - طه جابر العلواني - العدد ٤٧/٤٦ - (السنة الثانية عشر: خريف ١٤٢٧/٢٠٠٦ - شتاء ١٤٢٨/٢٠٠٧) ص ٥٤. وينظر أيضاً: السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة - الجزء الثاني، ص: ٤٢٦.

(٤) أطال الدكتور طه العلواني في إنكار استقلال السنة بالتشريع في معظم مؤلفاته، حتى أصبح يدين له، ومن هذه المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر: كتاب: "ابن تيمية وإسلامية المعرفة"، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، وكتاب: "الأزمة الفكرية ومناهج التغيير"، الناشر: دار الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، وكتاب: "الجمع بين القراءتين"، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م، ص ١١، ص ٢١، ص ٣٠، ص ٣٢.

(٥) ويقول بهذا القول د. عبدالحميد أبو سليمان في كتابه: الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بالاشتراك مع دار السلام للطباعة والنشر، نسخة إلكترونية مصورة لا يوجد عليها رقم الطبعة وتاريخ النشر، ص ١٠٥ - ١٠٦، ص ١٠٧، حيث يرى أن الوحي هو المصدر الأساسي للتشريع وتمثلاً بالدرجة الأولى في القرآن الكريم، وأن السنة ما هي إلا تطبيق لما جاء به القرآن لقيام الحجة على الناس، بل وهذا التطبيق من النبي ﷺ جاء منه ليس بصفة النبوة والوحي، بل كان بصفته كرئيس دولة وباني مجتمع.

(٦) طه العلواني، ابن تيمية وإسلامية المعرفة، ص ٦٧ - ٦٨، وكذلك جاءت المخالفة داخل الكتاب: ص ١٠، ص ٣١.

(٧) ص ٢١ حاشية. كلمة التحرير - السنة النبوية الشريفة ونقد المتون (طه جابر العلواني) العدد ٣٩ (السنة العاشرة - شتاء ١٤٢٦/٢٠٠٥)

وبيانه النبوي ومعطيات واقعنا)^(٨)، كما يقول العلواني أن القرآن هو المرجع الأخير للأمة، فيقول: (ذلك لأن مرحلة الرسول - ﷺ - تعتبر تجسيدًا وامتدادًا على الصعيد التطبيقي لمرجعية القرآن الكريم، وتستمد سلطتها من حاكمية القرآن الكريم؛ ليكون المرجع الأخير لهذه الأمة)^(٩).

ووافق د. لؤي صافي^(١٠)، د. طه العلواني في هذه الرؤية الخاطئة الباطلة، حيث ينكر د. لؤي صافي استقلال السنّة بالتشريع، بل وينكر على الإمام الشافعي اجتهاده في كتابه "الرسالة"، حيث قال: (واستمر رد الحديث أو التوقف فيه عند تعارضه مع القواعد القرآنية، إلى أن قال الشافعي بتأسيس الحديث كمصدر مستقل بذاته، لا كمصدر تابع للكتاب. ففي كتابه الهام "الرسالة" جعل الشافعي السنّة مصدرًا تشريعيًا مستقلًا، وذلك بإعطائها خاصية ثالثة إضافة إلى الخاصيتين اللتين أجمع عليهما علماء السلف قبله: متابعة أحكام الكتاب وتبيين مجملها. الخاصية الثالثة التي أثبتتها الشافعي هي إنشاء حكم لم ينص عليه الكتاب، أو بتعبير الشافعي "ما سنّ رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب". ودلل الشافعي على خاصية إنشاء الأحكام التي تتمتع بها السنّة بالإشارة إلى الأحاديث التي تأمر برجم الثيب الزاني بدلًا من جلده، أو تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وغيرها من الأحاديث التي أثبتت أحكامًا لم يذكرها القرآن، ليكرس بذلك استقلال الحديث، ويرفع مرتبته إلى مرتبة القرآن الكريم)^(١١).

ثم يحدد د. لؤي وجه الإشكال من إنشاء السنّة لحكم سكت القرآن عنه، فيقول: (لكن الإشكالية كما نراها تتعلق بإطلاق عملية الإنشاء أو التخصيص أو التقييد دون ضبطها بضوابط تحول دون إخضاع القطعي لهيمنة الظني. فكما يؤدي رفض حجية الحديث إطلاقًا إلى الذهاب بالأحكام الموضحة والمفسرة التي أتت بها الأحاديث، فإن إطلاق دور الحديث المقيد والمخصص يؤدي إلى هيمنة المقاصد والقواعد العامة الثانوية في الحديث على تلك المستنبطة في آيات الكتاب. وهذا يؤدي إلى إعطاء الحديث الظني الثبوت اليد العليا في تحديد المفاهيم العامة والأهداف الكلية لتعاليم الوحي)^(١٢)، وقال الدكتور محمد الزغول: (لقد ركز تفسير المنار على أن القرآن

^(٨) طه العلواني، الأزمة الفكرية ومناهج التغيير، ص ١٧٣، كذلك تجد هذا الكلام متكرر داخل الكتاب ص ١١٣، ص ١٥٠، ص ١٥٥، ص ١٦٨، ص ١٩٦.

^(٩) طه العلواني، الأزمة الفكرية ومناهج التغيير، ص ٢٠٠.

^(١٠) كتاب: العقيدة والسياسة، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ.

^(١١) لؤي صافي، العقيدة والسياسة، ص ٤١.

^(١٢) لؤي صافي، العقيدة والسياسة، ص ٤٣.

الكريم هو المصدر الأول للتشريع. يقول الأستاذ رشيد رضا: إن القاعدة القطعية المعروفة عن أنزل عليه القرآن ﷺ وعن خلفائه الراشدين رضي الله عنهم، أن القرآن هو الأصل الأول لهذا الدين، وأن حكم الله يلتبس فيه أولاً فإن وجد فيه يؤخذ وعليه يعول، ولا يحتاج معه إلى مأخذ آخر، وإن لم يوجد التمس من سنة رسول الله، على هذا أقر النبي ﷺ معاذاً حين أرسله إلى اليمن، وبهذا كان يتوصى الخلفاء والأئمة من الصحابة والتابعين^(١٣).

٢- ادعاء أن نصوص السنة مرتبطة بواقع وزمن معين، والدعوة إلى ترك الأخذ بالتطبيقات النبوية مراعاة لظروف الزمان والمكان:

قال عبد الحميد أبو سليمان: (وذلك على عكس جوهر السنة النبوية وكثير من نصوصها؛ لأن جُلها يتعلق بتطبيق المبادئ والقيم والمفاهيم القرآنية في واقع زمني ومكاني بعينه هو عهد النبي في جزيرة العرب، وتجاه بني قومه من العرب في واقع إمكاناتهم وأساليب معيشتهم وما درجوا عليه من عاداتهم وتقاليدهم)^(١٤). قال عبد الحميد أبو سليمان: (ومن الواضح أن الاستفادة من حكمة التطبيقات النبوية والراشدة، أو أي تطبيقات لاحقة سواها لا يعني التقليد والمتابعة دون وعي على ظروف ما سبق من القرون، وبذلك لا يؤخذ من هذه التطبيقات إلا ما يزال مناسباً للتطبيق اللاحق المتغير من ظروف الزمان والمكان)^(١٥).

كما ادعى د. عبد الحميد أبو سليمان أن الحديث النبوي إنما هو خطاب موجه إلى قبائل الأعراب، حيث قال: (لو أن الفكر الإسلامي التزم الرؤية الكونية الحضارية، والتزم مفاهيم القرآن، ولم يقف عند ذلك الجزء من الخطاب النبوي "الحديثي" الموجه على وجه الخصوص- إلى "قبائل الأعراب"، لإدراك حكمة تنزيل خطابه -فيما يخص أولئك الأعراب- على قدر أحوال تلك القبائل وحاجتهم ومداركهم في تلك المرحلة الحضارية التي كانوا يمرون بها... وهذا مما أدى في منهج الفكر إلى عدم الوعي، وعدم إدراك طبيعة خصوصية ذلك الخطاب النبوي، الزمانية المكانية"^(١٦). وقال رضا بن الهاشمي حمدي: (في الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي؛ أي الحديث النبوي ما يقيم الدليل الله على هذه الحقيقة، ولئن كان ظاهر التشريع النبوي، أنه يرتبط بوقائع محلية - النوازل التي حدثت للعرب في النصف الثاني من

^(١٣) محمد رشيد رضا جهوده الإصلاحية، ص: ٩.

^(١٤) أسس الحكم الشرعي في التصوير والتجسيم (عبد الحميد أبو سليمان) العدد ٤٠ ص ٢٠٩.

^(١٥) استفتاء في قضية تختص بتجديد فهم الدين: ماهي أيام الحج في العالم المعاصر؟ (عبد الحميد أبو سليمان) العدد ٧٨ (السنة العشرون- خريف ١٤٣٥ / ٢٠١٤)، ص ١٣٣.

^(١٦) عبد الحميد أبو سليمان، الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، ص ٤٨.

القرن السابع للميلاد- فإن تلك الأحكام ليست سوى تطبيقات على واقع محدد، وهي قابلة للتجرد من إقليميتها كي يقع الاهتداء بمنهجها في وقائع غير متناهية. ويرتب إقبال عن هذا الأمر نتيجة، مؤداها أن الأحكام المقررة بالأحاديث النبوية، لا ينبغي أن تفرض بحرفيتها على الأجيال اللاحقة بل يكفي الاستئناس بالروح التي حكمت طريقتها في فصل النوازل. وهذا الطابع العام للتشريع يتضمن اعترافاً بحق الخلف في التجديد^(١٧).

٣- ادعاء وجوب عرض الأحاديث على القرآن وردها إن لم توافقه:

وقال المستشار سالم البهناوي: (يستشهد البعض بحديث «دية المرأة على النصف من دية الرجل» ويعارض الرواية لمخالفتها للقرآن الكريم في قول الله تعالى: {النَّفْسُ بِالنَّفْسِ} [سورة المائدة: ٤٥]....^(١٨). وقال المستشار البهناوي: (وروي أيضاً حديث «لا يقتل مسلم بكافر» على أساس أن الفقهاء قد عملوا بخلافه لمعارضته للقرآن الكريم.....^(١٩)).

٤- حصر مفهوم السنة في الأفعال التي داوم عليها النبي ﷺ دون أقواله وتقريراته: يقول طه جابر العلواني: (ولا نود أن ننقل على القارئ بذكرنا سائر التفاصيل والمواقف المتعددة في المسألة، فذلك ليس من هدف هذه الدراسة، التي نود أن نكرس الاهتمام نحو تجريد مفهوم "السنة" وتخصيصه فيما وضع له، واستعمل فيه، وهو الفعل أو الطريقة المقترنة بالدوام والاستمرار والاعتقاد. وليست الأقوال والأحاديث والأخبار المجردة، سواء نصت إلى النبي أو لم تنص إليه - عليه الصلاة والسلام. ويؤيد ذلك ويعززه حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له: "إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة". قال ابن شهاب: قلت لسالم: أفعله رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! قال: "وهل يعنون بذلك إلا سنته. وفي الأثر المنقول عن عمر -رضي الله عنه: "إن من السنة أن لا يقتل حر بعبد". وقول سعيد بين المسيب: "هكذا السنة". في دية الأصابع المشهورة، كما يؤيد ذلك أن "السنة" قد تطلق ويراد بها "الشريعة"، فإذا قالوا "الأولى بالإمامة الأعلم بالسنة" أرادوا بذلك: الأعلم بالشريعة. وفي خطبة عمر بن عبد العزيز... إن الله فرض فرائض وسن سننا...". وفي خطبة أخرى قال: "سن رسول الله وولاية الأمر

^(١٧) الديمقراطية الروحية: مراجعة لمقالة "الاجتهاد" عند محمد إقبال (مراجعة: رضا بن الهاشمي حمدي) العدد ٨٤ (السنة الحادية والعشرون - ربيع ١٤٣٧ / ٢٠١٦) عدد خاص عن المفكر والشاعر محمد إقبال ص ١٠٩-١١٠.

^(١٨) السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة- الجزء الثاني، ص: ٧٠٠.

^(١٩) السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة- الجزء الثاني، ص: ٧٠٠-٧٠١.

بعده سننا... وقال أيضا: "إن للإسلام حدودا وشرائع وسننا" وفي خطبة أخرى قال: "... إن الله قد بين لكم ما تأتون وما تتقون... فأقيموا فرائضه، واتبعوا سننه، واعملوا بمحكمه، واصبروا أنفسكم عليه... وأحكم الله في كتابه ما رضي من الأمور، فما جعل من ذلك حلالاً فهو حلال إلى يوم القيامة، وما جعل من ذلك حراماً فهو حرام إلى يوم القيامة. وعلمه (أي علم الله رسوله صلى الله عليه وعلى آله و سلم) سننه ففهمها، وعمل بها بين ظهري أمته، كل هذه النقول تدل على أنه حتى بدايات القرن الهجري الثاني لم يشع استعمال مفهوم "السنة" في "الأخبار والأحاديث"، بل في أمور تطبيقية وعملية وفعليّة واضب رسول الله عليها، وداوم فعلها وتكرارها حتى صارت طريقة له في العمل والحياة وفهم الناس من ذلك أنهم مندوبون إلى متابعتها فيها. أما استعمال مفهوم "السنة" في كل ما أضيف إلى رسول الله له من قول أو فعل أو تقرير فذلك أمر شاع وانتشر بعد عصر التدوين الرسمي للمعارف الإسلامية في عهد المنصور، وجرى تداوله بعد ذلك، ولم يأخذ شكلاً مستقراً -حتى بعد ذلك- حيث أطلقه المحدثون تبعاً لاصطلاحهم على معانٍ حدوها، وفعل مثل ذلك الأصوليون، وكذلك الفقهاء^(٢٠).

المبحث الثاني: موقف المعهد من منهج علماء الحديث في الحكم على الأحاديث:

١- دعوى النبي أن النبي ﷺ منع من كتابة السنة وتدوينها:

قال الدكتور طه جابر العلواني^(٢١): (وأسس-أي النبي ﷺ- منهج النقل وأصوله وقواعده ووسائله، حيث أمر بحفظ وتدوين القرآن، واتخذ لنفسه كتاباً يكتبون عنه، ويضعون كل كلمة موضعها، ونهى عن تدوين السنة، لئلا يلتبس منها شيء به، ولئلا تشغل الناس عن الكتاب ببيانه وشرحه...)^(٢٢).

وقال د. طه العلواني أيضاً: (فالقرآن العظيم مطلوب حفظه، كما هو وكما أوحى إلى رسول الله -ﷺ-، دون أي تغيير بزيادة أو نقص، فسارعوا إلى حفظه وكتابته، ومن ثمّ جمعه وتدوينه.. أما السنة فهي شرح وبيان يمكن أن تروى باللفظ، ويمكن أن تُنقل بالمعنى والفهم، فلم يتداعوا إلى تدوينها بادىء الأمر لانشغالهم بحفظ المرجع

^(٢٠) كلمة التحرير- السنة النبوية الشريفة ونقد المتون (طه جابر العلواني) العدد ٣٩ (السنة العاشرة- شتاء ١٤٢٦/٢٠٠٥) ص ١٨-١٩.

^(٢١) في كتابيه: إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات- ورقة عمل، الناشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي- الرياض، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، الجمع بين القراءتين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

^(٢٢) طه العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات- ورقة عمل، ص ٣٦، وأشار العلواني إلى هذا المعنى أيضاً في كتابه الجمع بين القراءتين، ص ٣٣، ٣٤، وقال به أيضاً: عبد الحميد أبو سليمان، الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، ص ٥٠.

الأول، بل لقد تشددوا في الرواية وقبولها، وحثّروا في بعض الأحيان منها لئلا تشغلهم كثرة الرواية عن القرآن العظيم...^(٢٣).
قال الدكتور طه جابر العلواني: (وهذا يدل على أن هناك أطوار ثلاثة مرت بها معارفنا الإسلامية: الطور الأول: طور "الثقافة الشفوية" وتداول سائر أنواع المعارف شفاها ومنها السنن والنص الوحيد والمدون في السطور والمحفوظ في الصدور في تلك المرحلة، هو - القرآن المجيد - وحده - وكل ما عداه كان يجري تداوله شفاها إلا في القليل النادر)^(٢٤).

٢- ادعاء أن العلماء لم يقوموا بنقد متون الحديث:

ادعى د. عبد الحميد أبو سليمان أن أهل العلم عامة، وعلماء الحديث خاصة لم يهتموا بنقد الحديث النبوي، حيث قال: (بل إننا لو تمعنا في تاريخ سيرة علماء الأمة... فإننا نجد رأس جيل المدرسين الإمام أبا حنيفة النعمان، صاحب مدرسة الرأي، كان القرآن الكريم والرأي والتدبر في القرآن الكريم، وحكمة تنزيل النبوة على الزمان والمكان، هما عمدة منهجه الفكري، واكتفى في الجملة في الاستدلال بالنزير اليسير من روايات سنة الرسول ﷺ... ولهذا نجد أنّ الإمام مالك أيضاً في موطنه مثله مثل الإمام أبي حنيفة يوثق القليل من الأحاديث التي حرّرها، واستبقاها في كتابه الموطأ "خمسة حديث"، وكان ذلك في تُوخيه للسنة يعتمد "عمل أهل المدينة" إذا خالفته الروايات؛ ذلك لأن عمل أهل المدينة عنده يمثل أكثر من سواه ما جرى عليه العمل في العهد النبوي، ولكن الإمام أحمد بن حنبل آخر الأئمة الأربعة الكبار، الذي تباعد في العراق... وهذا باعده أكثر من سواه من أئمة المذاهب عن طبيعة مجتمع العهد النبوي وظروف تطبيقاته، ولذلك نراه يجمع حوالي أربعين ألفاً من روايات الحديث النبوي في مسنده، والتي فيها الكثير من الضعيف، اختارها من مئات الآلاف من الأحاديث والروايات التي يعلمها، وذلك ليستعين بها في مواجهة أزمة الفكر المتصارع المنفلت؛ وهذا العمل قد ساعد، وجعل ظاهرة جمع الأحاديث، وموسوعاتها ومستدركاتنا تتفاقم، ليس للإفادة بالدرجة الأولى بحكمة التنزيل، ولكن لتكون قداستها -للأسف لمن سيأتي بعد ذلك في عهود التقليد وفي أغلب الظن من دون قصد- سنداً يستخدم القداسة دون عناية مناسبة بنقد المتن وضبطه بمفاهيم القرآن ومقاييسه، لمزيد من تحرير أداة السند وفرز الصحيح من الضعيف والموضوع"^(٢٥).

^(٢٣) طه العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات - ورقة عمل، ص ٣٧ - ٣٨.
^(٢٤) ص ٢٤ كلمة التحرير - السنة النبوية الشريفة ونقد المتون (طه جابر العلواني) العدد ٣٩ (السنة العاشرة - شتاء ١٤٢٦/٢٠٠٥)
^(٢٥) عبد الحميد أبو سليمان، الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، ص ٥١ : ٥٣.

وقال طه جابر العلواني : (إن مجال "النقد العلمي البناء" لا يمكن أن تغلق دونه الأبواب، ولن يكون حكراً - على قبيل من الباحثين دون آخر. وهذا المنهج لم يوضع لمواجهة الأحاديث الضعيفة أو النقد الأحاديث المعلولة، ولكنه وضع بهذا الأحكام لتدارك ما قد يكون تسرب إلى الصحاح من أحاديث لم تتعارض المنهجيتان : منهجية نقد الأسانيد، ومقاييس نقد المتون فوجدت طريقها إلى مجاميع الصحاح. فإذا ساعدت هذه المنهجية بتكاملها وتلازمها ودقتها على تدارك بعض ما تسرب من الأحاديث إلى الصحاح فلا ينبغي أن نضيق ذرعاً بذلك، وإذا أكدت صحة ما كان فيه مقال فذلك فضل من الله ونعمة. فما من أحد يسره أن يجرح راويًا بذل من الجهد الكثير لخدمة أحاديث وسنن رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- فإذا أعملت المنهجية بتمامها وكمالها أمكن آنذاك أن نستفيد العلم والعمل معاً من تلك الأحاديث بدلاً من القناعة بغلبة الظن وحدها"^(٢٦).

٣- اتهام العلماء بقبول الأحاديث لهوى في نفوسهم:

قالت هدى محمد حسن هلال: (والسبب في تجاهل كل هذه الإشكاليات التي أحاطت بالحديث ... هو أنه لاقى رضى في نفوسهم وفي أعرافهم، وهو منع النساء من الولايات العامة، فولايته سبب في عدم الفلاح)^(٢٧). وقال يقول لؤي صافي : (ويأخذ على المحدثين ردهم روايات عند اضطراب سندها بسبب اشتهاً أحد ناقليها بميل حزبي أو خلاف تصوري، وقبلهم روايات رغم اضطراب منتها نتيجة تناقض ما جاء فيها من وصف الله تعالى مفهوم الألوهية: "إن هؤلاء المحدثين يخرجون الروايات بأقل العلل، مثل: إنه ناقل الرواية كان مائلاً إلى حب علي، فكان رافضياً، فلا تقبل روايته؛ ومثل: كان معبد الجهنني قائلاً بالقدر، فلا تقبل روايته. وما كان فيهم عاقل يقول: إنه وصف الله تعالى، بما يبطل إلهيته وربوبيته فلا تقبل روايته، إن هذا من العجائب)^(٢٨).

٤- الزعم بأن المحدثين لم يعتبروا المتواتر صحيحاً على الإطلاق، وأن منه ما هو ضعيف:

^(٢٦) كلمة التحرير - السنة النبوية الشريفة ونقد المتون (طه جابر العلواني) العدد ٣٩ (السنة العاشرة - شتاء ١٤٢٦ / ٢٠٠٥) ص ٣٥-٣٦، ص ٤٢.

^(٢٧) قراءة تحليلية نقدية في تولي المرأة منصب القضاء (هدى محمد حسن هلال) العدد ٦٤ (السنة السادسة عشرة - ربيع ١٤٣٢ / ٢٠١١) ص ١١٧.

^(٢٨) الوحي والعقل: بحث في إشكالية تعارض الوحي والنقل (لؤي صافي) العدد الحادي عشر (السنة الثالثة - شتاء ١٤١٨ / ١٩٩٨) ص ٧٥، وورد مثل هذا في مقاصد الشريعة كفسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية. تأليف: جاسر عودة (مراجعة: ماهر حسين حصوة) العدد ٧٩ (السنة العشرون - شتاء ١٤٣٦ / ٢٠١٥) ص ١٨٩-١٩٠.

قال المستشار سالم البهنساوي: (ويدل على شدة دقتهم في التمحيص والبحث، أنهم لم يعدوا المتواتر صحيحاً على إطلاقه، فمنه ما يكون ضعيفاً إذا كان في بعض طبقاته من غير العدول، وإن كان متواتراً في الرواية، أي أنه مطابق للواقع فلم يتواطأ الرواة على الكذب، ومنهم ما يختلف في حكمه رغم هذا التواتر!

٥- رد الأحاديث التي تخالف آرائهم ولو صحت بدعوى مخالفتها للعقل:

وقال بدران بن الحسن " ولو أدى ذلك إلى رد بعض الأحاديث الثابتة في الصحاح إذا ناقضت منطق العقل أو منطق العلم أو منطق الدين نفسه حسبما يراه...والمبدأ مقرر لدى علماء الحديث أنفسهم ولكن الخلاف في التطبيق" (٢٩).

كما عرض د. عبدالحميد أبو سليمان في هامش كتابه (٣٠) بعض الإشكاليات الناشئة من توهم تعارض العقل مع النقل، وجاءت على رأس هذه القضايا الإشكالية النصية، حيث قال أبو سليمان: (وأهم قضايا الإشكالية النصية هي التي تتعلق ببعض نصوص السنة النبوية وبعض أقوال السلف، والتي تنشأ بسبب الرواية ومدى صحتها أو ضبط عبارتها، أو بسبب الاحتمالات الكثيرة التي تجعلها تحتل الخطأ أو التحريف أو الكذب، ما كان من ذلك مقصوداً أو غير مقصود، وبحسن نية بسبب الأخطاء الإنسانية أو بدعاء أصحاب الغفلة لإضفاء القداسة على ما يرون رأي أو نصح، أو بسوء نية أصحاب الأغراض الظاهرة أو الباطنة، كما أن الغيمومة النصية قد تنشأ لعدم الانتباه إلى عامل الزمان والمكان وأثرهما على منطوق النص، أو لعدم القدرة على تحديد هذا العامل، خاصة أن كثيراً من هذه النصوص لا يتوافر فيها العلم بالأسباب أو بعامل الزمان والمكان المتعلق بها. ولعل الأمثلة الشائعة لهذه الغيمومة النصية ما دار، وما يزال يدور، من مساجلات النصوص المتعلقة بالسم وسبع التمرات، وبإرضاع البالغ، وبجناحي الذبابة، وبعض النصوص المتعلقة بأمور علم الغيب، وحقيقة السحر والحسد والعين، وعلاقات عالم الجن بعالم الإنسان) (٣١).

(٢٩) العدد السابع، بحث: نظرات في تراث الشيخ الغزالي ليوسف القرصاوي. إعداد بدران بن الحسن، السنة الثانية، ص ٢٢، ومثله في العدد السابع، بحث: الشيخ الغزالي كما عرفته في الجزائر لعمار الطالبي، السنة الثانية، ص ٥٣، وفي العدد الثامن والعشرون، بحث: نحو بناء مداخل منهجية وفقه جديد لمفهوم الحاكمية. أحسن لحسانة، السنة السابعة، ص ٨٧.

(٣٠) الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بالاشتراك مع دار السلام للطباعة والنشر، نسخة إلكترونية مصورة لا يوجد عليها رقم الطبعة وتاريخ النشر.

(٣١) عبد الحميد أبو سليمان، الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، ص ٣٨.

فالدكتور عبدالحميد أبو سليمان يرد هذه النصوص النبوية الصحيحة؛ لأنها لا توافق رؤيته الكلية الكونية القرآنية، بل ويصف روايتها بالغفلة، وإضفاء القداسة على ما يروونه رأي ونصح، وكأنهم نسبوا آرائهم للسنة حتى تكتسب قداسة الحديث النبوي، ويصف الرواة بسوء نية، وأنهم أصحاب أغراض ظاهرة وباطنة. ورد أبو سليمان لهذه النصوص الصحيحة بزعمه لأنها تتعارض مع العقل.

٦- زعزعة الثقة بالسنة في نفوس المسلمين بحكاية أقوال أهل البدع في منهج تلقي السنة وكأنها خلافات معتبرة سائغة.

قال طه جابر العلواني: (وقد اختلف العلماء في الأمر الثاني - الرواية - اختلافاً كبيراً؛ فكانت لهم مواقف متعددة ومتباينة في الطريق التي تعتمد في إثبات صدور الحديث أو الخبر أو النبأ عن الرسول. وقد اختلفوا في هذا الأمر الثاني، في الطريق التي تعتمد في إثبات صدور الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - اختلافاً كبيراً: فمنهم من قال: ليس هناك طريق تفيدنا ثبوت ذلك: لا علماً ولا ظناً؛ لا بالتواتر ولا بالأحاد، فمن هنا: أنكروا العمل بكل ما يروى عن رسول الله؛ وردوا الأخبار كلها؛ لا من حيث صدورها عن الرسول، أو أن ما صدر ليس بحجة، بل: من حيث عدم ثبوت هذا الصدور - عندهم - بأي طريق يصح الاعتماد عليها، والاطمئنان إليها.

وهذا الفريق من الناس - ذكره السيوطي مبيناً شبهتهم؛ من غير أن يتهمهم حيث يقول: "ومنهم (من أنكر الاحتجاج بالسنة): من أقر للنبي بالنبوة؛ ولكن قال: إن الخلافة كانت حقا لعلي؛ فلما عدل بها الصحابة إلى أبي بكر (رضي الله عنهم أجمعين) قال: هؤلاء الصحابة كفروا: حيث جاروا، وعدلوا بالحق عن مستحقه. وكفروا عليا (رضي الله عنه) أيضا: لعدم طلبه حقه. فبنوا على ذلك رد الأحاديث كلها: لأنهما عندهم (بزعمهم) من رواية قوم كفار. فإننا لله وإنا إليه راجعون".
ومنهم من قال: إنما يثبت بالتواتر فقط. ورد جميع أخبار الأحاد. (ومنهم): من أثبته بكل منهما. وهؤلاء قد اختلفوا في شروط خبر الواحد (الذي يحصل به الإثبات) اختلافات كثيرة:

فالحنفية: يشترطون: أن لا يخالفه راويه، وأن لا يكون فيما تعم فيه البلوى، وأن ألا يعارض القياس. والمالكية: يشترطون: ألا يخالف عمل أهل المدينة. والشافعية: يشترطون: أن لا يكون مرسلا. والخوارج: يقتصرون على أحاديث من يتولونه من الصحابة؛ فالأحاديث عندهم هي ما خرجت للناس قبل الفتنة. أما بعدها: فإنهم نابذوا الجمهور كله، وعادوه؛ لأتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلا لثقتهم. الجمهور كله، وعادوه؛ لأتباعهم أئمة الجور على زعمهم، فلم يكونوا أهلا لثقتهم. وبعض الشيعة: كانوا يثقون بالحديث متى جاءت روايته من طريق أئمتهم، أو ممن

هو على نحلتهم؛ ويدعون ما وراء ذلك؛ لأن من لم يوال علياً ليس أهلاً لتلك الثقة، إلى غير ذلك من الاختلافات)^(٣٢).

المبحث الثالث: موقف المعهد من قواعد فهم السنة:

١- الدعوة لإيجاد مناهج متعددة في فهم السنة والتعامل معها، على غير طريقة الفقهاء.

قال الدكتور طه جابر العلواني : " الاختلافات الجزئية التي يعالجها الفقيه، والقضية الفكرية التي يعالجها المفكر والفيلسوف والمتكلم، والظاهرة الاجتماعية التي يعالجها عالم الاجتماعات، تجعل من الضروري إيجاد مناهج متعددة في فهم السنة والتعامل معها، فالحديث المتعلق بقضية جزئية تدرج تحت نظر الفقيه يختلف عن الحديث المتعلق بظاهرة اجتماعية أو سنة كونية يجب أن تلاحظ في فهمها جميع الجوانب التحليلية التي لا يستطيع أن يلحظها إلا علماء الاجتماعات بتخصصاتهم المتنوعة، وكيف يمكن التخلص من الداء التاريخي العضال الذي نجم عن الفرقة والانقسام باستعمال الأحاديث للشيء ونقيضه، وتشبث الفرق المختلفة كل بما عنده، وإعادة النظر الكلي والمقاصدي إلى العقل المسلم في تعامله مع السنة"^(٣٣).

٢- ادعاء أن علماء الأمة لم يهتموا بالدراية بشكل كافي:

قال الدكتور محمد عمارة: (وأعتقد أن الدراية لم تخدم بذات القدر فيما يتعلق بالسنة النبوية، وما نحن بحاجة إليه هو الاهتمام بالدراية، كما حدث واهتم القدماء بالرواية. لقد اهتم القدماء أيضاً بالدراية، لكن ليس بالقدر الذي اهتموا فيه بالدراية، ونحن الآن بحاجة إلى ذلك، هذه الدراية لا تنقص فقط الفتية والصبيان الذين أشار إليهم فضيلة الشيخ الغزالي. في أحد مؤتمرات وزراء الأوقاف والمفتين - منذ عدة سنوات - وقف أحد العلماء الأفاضل ليرفض استخدام العلم أو الحساب أو الفلك أو كل ما توصل إليه العقل البشري، فيما يتعلق برؤية الهلال، ومن حقه أن يرفض، لكن أن يستدل بحديث «نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» دون أن يميز بين حديث يقرر واقعة، وحديث يشرع ويوجب على الأمة. هنا نحتاج أيضاً إلى الدراية، ليس في محيط الفتان فقط، وإنما في محيط الكبار أيضاً)^(٣٤).

^(٣٢)ص ٢١-٢٢-٢٣ كلمة التحرير- السنة النبوية الشريفة ونقد المتون (طه جابر العلواني)

العدد ٣٩ (السنة العاشرة- شتاء ١٤٢٦/٢٠٠٥).

^(٣٣)السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد

العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الثاني، ص: ٤١٩.

^(٣٤)السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة - الجزء الثاني، ص: ٧٤٩.

٣- وصف المنهج السلفي بأنه منهج حرفي لمزاً لهم:

قال طه جابر العلواني: (من هنا فإن الباحث في "علم اجتماع الدين" يجد في كثير من الأحيان تشابهاً في بعض الظواهر لدى المتدينين على اختلاف أديانهم. والظاهرة المشار إليها: ظاهرة "الانقسام إلى فريقين قد تكررت" في المحيط الإسلامي: فظهر فريق يذهبون إلى التمسك شبه الحرفي بالنص المنزل الموحى، والتشبث بالتطبيقات والشروح والآثار المأثورة عن الأسلاف -وحدهم - للنص؛ وهؤلاء هم الذين يستحقون أن يطلق عليهم "السلفيون". وقد أطلق عليهم "أهل الحديث" أيضاً. وأطلق الشيعة عليهم "الإخباريين"، وهناك الفريق الثاني، الذين لا يخالفون في التمسك بالنص المنزل وحده، ولكن جمهرهم تذهب إلى أنه لا بد من ضم البيان النبوي إلى النص باعتباره البيان الوحيد الملزم. أما ما عدا البيان النبوي فهو غير ملزم والناس فيه بالخيار. وقد عمل الفريق الأول على إيجاد وبناء "إطار مرجعي كامل" يحتوي النص وبيانه النبوي، وأية بيانات أو تطبيقات للسلف في حدود القرون الثلاثة الخيرة التي اختلفوا في تفسيرها اختلافاً كبيرة. والناس -بعد ذلك- في نظرهم لا يحتاجون إلا لتوثيق المنقول، ثم تطبيقه؛ فذلك - في نظرهم- ما يجعل الناس في مأمن من التحريف والانحراف؛ كما أنه كفيلاً بسد أي ذريعة قد تؤدي إلى الابتداع والانحراف في فهم النص أو تطبيقه، ويجعل -بعد ذلك- من جمع وإحصاء المروي وتصنيفه منهجاً أو بديلاً عن المنهج باعتباره البيان الوحيد الملزم، أما ما عدا البيان النبوي فهو غير ملزم والناس فيه بالخيار. وقد عمل الفريق الأول على إيجاد وبناء "إطار مرجعي كامل" يحتوي النص وبيانه النبوي، وأية بيانات أو تطبيقات للسلف في حدود القرون الثلاثة الخيرة التي اختلفوا في تفسيرها اختلافاً كبيرة. والناس -بعد ذلك- في نظرهم لا يحتاجون إلا لتوثيق المنقول، ثم تطبيقه، فذلك - في نظرهم- ما يجعل الناس في مأمن من التحريف والانحراف؛ كما أنه كفيلاً بسد أي ذريعة قد تؤدي إلى الابتداع والانحراف في فهم النص أو تطبيقه، ويجعل -بعد ذلك- من جمع وإحصاء المروي وتصنيفه منهجاً أو بديلاً عن المنهج، والذي يلفت النظر في توجه هذا الفريق أنه قد انتهى بعد القرن الرابع الهجري إلى التقليد- الذي كان في مقدمة أولويات هذا الاتجاه التحصن ضده، والحماية منه، ولكنه انتهى إليه بطريق تقليد الرواة والنقلة في قضايا الجرح والتعديل، والتوثيق، والتضعيف. أو تقليد ومتابعة الرواة في فهمهم لتلك المرويات، وفي ذلك ما فيه من توقف عن الإضافة إلى العلم، وتكريس "العقلية السكونية؛ ولذلك فإننا نرى الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في بنية "علوم الحديث الفكرية والمنهجية"، ووضع قواعد كفيلة بتجديد تلك البنية، وجعلها

انسقا مفتوحا قابلا للتجديد والتجدد، بحيث لا تصاب بالتوقف فتعجز عن مواجهة التطورات الهائلة التي تعج فيها "معارف نقد النصوص الدينية المعاصرة"^(٣٥).

٤- دعوى أن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في فهم السنة دون القرآن: قال عبد الجبار سعيد: (ولم يكن حال السنة النبوية حال القرآن الكريم، بل اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في فهم بعض ما قاله لهم أو نسب إليه حتى في حياته الشريفة. لذلك أخذوا بالثبوت والتحقق والتمحيص، واستمر هذا الجهد النقدي في حياة المسلمين جيلا بعد جيل)^(٣٦).

الفصل الرابع: المناقشة والرد :

قد أخبر النبي ﷺ منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام، بأنه سيأتي أناس يقولون بيننا وبينكم كتاب الله، يريدون بذلك أن يتملصوا من سنته ﷺ، فقال ﷺ: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شبعانٌ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لُقطةٌ مُعاهدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبُها"^(٣٧). وهذا الحديث من علامات نبوته ﷺ، حيث حصل ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم، وكانت وصيته ﷺ لأمته أن نستمسك بسنته ونعص عليها بالنواجذ، وترك محدثات الأمور، ففي حديث العرياض بن سارية قال: "صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظةً بليغةً ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة

^(٣٥) كلمة التحرير - السنة النبوية الشريفة ونقد المتون (طه جابر العلواني) العدد ٣٩ (السنة العاشرة - شتاء ٢٠٠٥/١٤٢٦) ص ٤٠-٤١، وتكررت المخالفة في الوظيفة المقاصدية: مشروعيّتها وغاياتها (معتز الخطيب) - العدد ٤٨ (السنة الثانية عشر - ربيع ١٤٢٨ / ٢٠٠٧) ص ١٣.

^(٣٦) الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف (عبد الجبار سعيد) العدد ٣٩ (السنة العاشرة - شتاء ٢٠٠٥/١٤٢٦) ص ٤٦.

^(٣٧) رواه أحمد في المسند، حديث المقدام بن معدي كرب (١٧١٧٤)، وأبو داود، كتاب السنة (٤٦٠٤)، والترمذي، كتاب: أبواب العلم (٢٦٦٤).

ضلالة" (٣٨). وقال ﷺ: "تركت فيكم أمرين، لن تصلوا ما تمسكنم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ" (٣٩). وقد جعل الله عز وجل في محكم كتابه طاعة رسوله صلى الله عليه من طاعته، وأمرنا بالرجوع عند التنازع إلى سنته، وأوقف صحة الإيمان على ذلك، قال الله عز وجل: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [سورة النساء: ٨٠] وقال: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [سورة الحشر: ٧] ، وقال سبحانه وتعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } [سورة النساء: ٥٩].

وستنطرق لرد أهم هذه الشبهات في نقاط مختصرة، ومن أراد الاستزادة فسنشير إلى أهم الكتب التي تناولت هذه المواضيع بالتفصيل:

١- السنة وحي من عند الله سبحانه وتعالى:

فبعضها أحاديث قدسية، قالها رب العزة تبارك وتعالى، وبعضها جاءه بها جبريل عليه السلام، وبعضها اجتهادا منه ﷺ وأقره الله عز وجل عليها ولم ينكر عليه. قال تعالى: { وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ } [النجم: ٣-٤]. فليس نطقه صادرا عن هوى نفسه، لأن هذا أسلوب حصر، فهو ﷺ لا ينطق عن أي باعث سوى الوحي؛ لأنه مُبَلِّغٌ عن الله تعالى.

فالآية دلت على أن السنة وحي من الله لرسوله ﷺ، وأنه معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى وعن شرعه؛ لأن كلامه لا يصدر عن هوى، وإنما يصدر عن وحي يوحى، ثم ذكر المعلم للرسول ﷺ، وهو جبريل عليه السلام، أفضل الملائكة الكرام، فقال: { عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ } [النجم: ٥] (٤٠).

وقال تعالى: { وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ } [النساء: ١١٣] ، وقال: { اذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ } [الأحزاب: ٣٤] ، والحكمة: السنة (٤١). وقال سبحانه: { رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } [البقرة: ١٢٩] ، وقال سبحانه: {

(٣٨) رواه أحمد، حديث العرباض بن سارية (١٧١٤٤)، وأبو داود، كتاب السنة (٤٦٠٧)، وابن ماجه، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم (٤٢).

(٣٩) رواه مالك بلاغا، كتاب القدر، ورواه موصولاً المروزي في السنة، باب: ذكر السنة على كم تتصرف (٦٨)، والحاكم في المستدرک، كتاب العلم (٣١٨)، والبيهقي في الاعتقاد، باب الاعتصام بالسنة واجتناب البدعة (٢٢٨/١)، وصححه الألباني.

(٤٠) ينظر: تفسير السعدي (ص: ٨١٨).

(٤١) ينظر: الرسالة للإمام الشافعي (٧٣/١)، وتفسير الطبري (٢٦٨/٢٠).

لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ { [آل عمران: ١٦٤] وقد علمنا نبينا ﷺ القرآن والسنة، فتبين أن الحكمة هي السنة، وأن السنة منزلة من قبل الله عز وجل والحمد لله رب العالمين.

وقد جاءت الأحاديث مصرحة بأن كثيراً من السنة جاءت من قبل الوحي، ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه " : أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً فقال: كيف تبيعه؟ فأخبره فأوحى إليه أن أدخل يدك فيه فأدخل فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: "ليس منا من غش" (٤٢).

وعن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: " الليلة أتاني آتٍ من ربي، وهو بالعقيق، أن صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة " (٤٣). وقال النبي ﷺ: "أتاني جبريل فقال: مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية" (٤٤).

وعن ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أتاني جبريل فقال: يا محمد، إن الله عز وجل لعن الخمر، وعاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وبائعها، ومبتاعها، وساقها، ومُسْتَقِيهَا" (٤٥).

وعن أبي ذر، يحدث عن النبي ﷺ، قال: " أتاني جبريل عليه السلام فبشرنى أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق" (٤٦).

وعن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: " أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال: إن الحسن والحسين سيذا شباب أهل الجنة" (٤٧).

(٤٢) رواه أبو داود، أبواب الإجارة (٣٤٥٢)، وصححه الألباني.

(٤٣) رواه البخاري، كتاب المزارعة (٢٣٣٧)، ومسلم، كتاب الحج (١٣٤٦)، وهذا لفظ البخاري.

(٤٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحج (٣٥٠)، وأبو داود، كتاب المناسك (١٨١٤)، والترمذي، أبواب الحج (٨٢٩)، والنسائي، كتاب مناسك الحج (٢٧٥٣)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب المناسك (٢٦٢٥).

(٤٥) أخرجه أحمد في المسند، مسند عبد الله بن عباس (٢٨٩٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الأشربة (٥٣٥٦) والحاكم في المستدرک، كتاب البيوع (٢٢٣٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٤٦) رواه البخاري، كتاب التوحيد (٧٤٨٧)، ومسلم، كتاب الإيمان (٩٤).

وقال ﷺ: «أتاني جبريل، فقال: يا محمد، من أدرك رمضان فلم يغفر له، فأبعده الله، قلت: أمين، قال: ومن أدرك والديه أو أحدهما، فدخل النار، فأبعده الله، قلت: أمين، فقال: ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك، فأبعده الله، قل: أمين، فقلت: أمين»^(٤٨).
وعن أبي سعيد الخدري، قال: خرج معاوية على حلقة في المسجد، فقال: ما أجلسكم؟ قالوا: جلسنا نذكر الله، قال الله ما أجلسكم إلا ذاك؟ قالوا: والله ما أجلسنا إلا ذاك، قال: أما إنني لم أستحلفكم تهمة لكم، وما كان أحد بمنزلتني من رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل عنه حديثاً مني، وإن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه، فقال: «ما أجلسكم؟» قالوا: جلسنا نذكر الله ونحمده على ما هدانا للإسلام، ومن به علينا، قال: «الله ما أجلسكم إلا ذاك؟» قالوا: والله ما أجلسنا إلا ذاك، قال: «أما إنني لم أستحلفكم تهمة لكم، ولكنه أتاني جبريل فأخبرني، أن الله عز وجل يباهي بكم الملائكة»^(٤٩).

وعن عبادة بن الصامت: أما أنا فأشهد أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: أتاني جبريل ﷺ من عند الله تبارك وتعالى فقال: يا محمد إن الله عز وجل يقول: "إنني قد فرضت على أمتك خمس صلوات من وافى بهن على وضوئهن ومواقبتهن وركوعهن وسجودهن فإن له عندي بهن عهداً أن أدخله بهن الجنة، ومن لقيني قد انتقص من ذلك شيئاً أو كلمة شبهها فليس له عندي عهد إن شئت عذبتة وإن شئت رحمته"^(٥٠).
وقال ﷺ: "أتاني جبريل عند باب الكعبة مرتين، فصلى الظهر حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء بقدر ظله....."^(٥١).
وكل هذا وغيره كافٍ في معرفة أن السنة وحي من عند الله تبارك وتعالى، وما قاله النبي ﷺ باجتهاده، فهو من قبل الوحي كذلك، لأن رب العزة أقره عليه، وفي بعض

(٤٧) أخرجه أحمد في المسند، حديث حذيفة بن اليمان (٢٣٣٣٠)، والترمذي، أبواب المناقب (٣٧٨١)، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (٦٩٦٠)، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (٥٦٣٠) وصححه، ووافقه الذهبي

(٤٨) رواه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصوم (١٨٨٨)، وابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان (٤٠٩)، والحاكم في المستدرک، كتاب البر والصلة (٧٢٥٦)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الذهبي والشيخ الألباني.

(٤٩) رواه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٧٠١).
(٥٠) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، أحاديث عبادة بن الصامت (٥٧٤)، وصححه الشيخ الألباني.

(٥١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة (١٧٣٧).



المواطن أنكّر عليه رب العزة سبحانه وتعالى كما في قضية الأسرى ببدر، فرسول الله - ﷺ - اجتهد في أسرى بدر، واستنثار أصحابه - رضوان الله عليهم-، فكل أدلى برأيه، ثم مال رسول الله - ﷺ - إلى الرأي القائل باستحيائهم وأخذ الفداء منهم، وكان هذا رأي أبي بكر - رضي الله عنه -، وكان رأي عمر - رضي الله عنه - أن يقتل الأسرى جميعاً - وبعد أن استقر الأمر على ذلك نزل الوحي على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبين ما كان ينبغي أن يفعل في مسألة الأسرى، ويبين الصواب في القضية، وكذا في سورة عبس، وجعله الله في قرآن يتلى إلى يوم القيامة ليعلم المؤمنون أن الله لن يقره على خلاف الأصواب والأحسن، ولذا استدل الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رضي الله عنه بإقرار الله للصحابة على عزلهم عن النساء، بفعلهم مع عدم نزول قرآن بإنكاره، فقال رضي الله عنه، قال: «كنا نعزل والقرآن ينزل»^(٥٢)، فما بالك بإقرار الله للنبي ﷺ وهو المشرع لهذه الأمة!!

٢- الرد على زعمهم إنكار استقلال السنة بالتشريع:

في الحقيقة لا يكاد يتصور وجود شخص عاقل يؤمن بنبي، ويعلم أن هذا الأمر أو هذا القول صدر عنه، ثم لا يأخذ به ويقول السنة لا تصلح للتشريع، أو لا تصلح للاستقلال ببناء حكم شرعي، فإنه إذا تأكد ثبوته عن نبي يؤمن به، فلا يصلح في منطق العقلاء أن يقول للنبي الذي يؤمن بنبوته ليس من حقه الاستقلال بالتشريع!! فإن أمر النبي المسلمين بالمبيت بمنى في الحج، فهل من الممكن أن يرد عليه رجل يؤمن به ويقول له هذا ليس موجوداً في القرآن!!! فإن قال أنا لا أؤمن به من جهة ثبوت ذلك، قلنا إذاً الكلام ليس على استقلال السنة من عدمها، ولكن الكلام على صحة الإسناد، فليس هذا موضعه، ويلزمكم أن تأخذوا بالمسح على الخفين، وبرد الرجم، مما ثبت بالتواتر، وتأخذوا بكل ما صح إسناده إلى النبي ﷺ سواء أكان تفسير للنص القرآني أو إنشاء لتشريع مستقل.

وقد أمرنا الله عزوجل بطاعته وطاعة رسوله، وطاعة الله بطاعة كتابه، وطاعة رسوله بطاعته في حياته، وبطاعة سنته بعد موته ﷺ.

ونص النبي ﷺ على ذلك كما ذكرنا في المقدمة، أنه قال " إنَّ ما حَرَّمَ رسولُ الله كما حَرَّمَ الله " ^(٥٣)، وحديث العرياض بن سارية.

وهذا كان معروفاً معهوداً عند صحابته الكرام رضوان الله عليهم، فعن شبيب بن أبي فضالة المكي أن عمران بن حصين - رضي الله عنه - ذكروا عنده الشفاعة، فقال

(٥٢) أخرجه البخاري، كتاب النكاح (٥٢٠٧)، ومسلم، كتاب النكاح (١٤٤٠).

(٥٣) تقدم تخريجه.

رجل من القوم: يا أبا التَّجيد، إنكم لتحدِّثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن؟ فغضب عمران، وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت صلاة العشاء أربعاً، ووجدت المغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا الشأن؟ أستمعنا أخذتموه، وأخذنا عن نبي الله -ﷺ-؟ ووجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل كذا شاة، وفي كل كذا بعير كذا؟ أوجدتم في القرآن هذا؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا؟ أخذناه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأخذتموه عنا. قال: ووجدتم في القرآن: {وَأَلْيَطَوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ} [سورة الحج: ٢٩] أوجدتم: فطوفوا سبعاً، واركعوا ركعتين من خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ فعمن أخذتموه؟ أستمعنا أخذتموه عنا، وأخذناه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ قالوا: بلى. قال: أوجدتم في القرآن: "لا جلب، ولا جنب، ولا شغار في الإسلام؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ قالوا: لا، قال عمران: فإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام". قال: سمعتم الله تعالى قال في كتابه: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [سورة الحشر: ٧] قال عمران: فقد أخذنا عن نبي الله -ﷺ- أشياء ليس لكم بها علم^(٥٤).

وعن علقمة، عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: لعن الله الواشحات والمستوشحات، والنامصات والمنتمصات، والمتفلجات للحسن، والمغيرات خلق الله. قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأنتهت، فقالت: ما حديث بلغني عنك؟ أنك لعنت الواشحات والمستوشحات، والمنتمصات، والمتفلجات للحسن، والمغيرات خلق الله. فقال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله -ﷺ-، وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لוחي المصحف، فما وجدته، فقال: لأن كنت قرأته لقد وجدته: قال الله عز وجل: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} ... الحديث^(٥٥).

وما زال الخلفاء والصحابة يبايعون على كتاب الله وعلى سنة رسول الله، ويتحاكمون إليها، ويرجعون إليها في دقيق الأمر وكبيره، فعن عمرو بن عطية قال: أتيت عمر رضي الله عنه فبايعته وأنا غلام على كتاب الله وسنة نبيه هي لنا وهي علينا فضحك وبايعني^(٥٦).

(٥٤) رواه أبو داود، كتاب الزكاة (١٥٦١).

(٥٥) رواه البخاري، كتاب تفسير القرآن (٤٨٨٦)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة (٢١٢٥).

(٥٦) ينظر: المطالب العالية (٢١١٠).

وعبد الرحمن بن أبزي قال: لما وقع الناس في عثمان قلت لأبي بن كعب: يا أبا المنذر، ما المخرج من هذا؟ قال: كتاب الله، وسنة نبيه، ما استبان لكم فاعملوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه^(٥٧).

وعن ربيعة بن ناجذ عن علي بن أبي طالب قال: دعاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: "إن فيك من عيسى مثلاً، أبغضته يهوداً حتى بهتوا أمه، وأحبته النصارى حتى أنزلوه بالمنزل الذي ليس به"، ألا وإنه يهلك في اثنان، محبٌ يقرّظني بما ليس فيّ، ومبغضٌ يحمله شنّاني على أن يبّهتني، ألا إني لست بنبي ولا يوحي إليّ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه - ﷺ - ما استطعت، فما أمرتكم من طاعة الله فحقّ عليكم طاعتي فيما أحببتم وكرهتكم^(٥٨).

قال عبد الله رضي الله عنه: «إن أحسن الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، إنما توعدون لأت وما أنتم بمعجزين»^(٥٩). قال ابن عباس: «إنما هو كتاب الله وسنة رسوله، فمن قال بعد ذلك شيئاً برأيه فما أدري أفي حسناته يجده أم في سيئاته؟»^(٦٠).

ويكفي في ذلك إجماع الصحابة والسلف الصالح، فمن بعدهم، إلى عصرنا هذا، على وجوب الأخذ بالسنة كمصدر ثانٍ للتشريع الإسلامي. ولست أريد الاستطراد في ذكر الأدلة على وجوب الأخذ بالسنة، فقد كفانا مؤنة ذلك فحول العلماء، كالشافعي - رحمه الله - في كتابه الرسالة، ومحمد بن نصر المروزي في كتاب السنة وغيرهم من فحول العلماء.

٤- النهي عن تدوين السنة، وتأخير تدوينها، واتخاذ من ذلك ذريعة للتقليل منها: وهذه الشبهة التي يعول عليها منكرو السنة في تحقيق أغراضهم، وبيالغون في

(٥٧) رواه الحاكم في المستدرک، کتاب: معرفة الصحابة (٥٣٢١)، وصححه الذهبي في تلخيصه.

(٥٨) رواه أحمد في فضائل الصحابة، فضائل علي (١٠٨٧)، وابنه عبد الله في المسند، مسند علي بن أبي طالب (١٣٧٦)، وابن أبي عاصم في السنة، باب في ذكر الرافضة أذلهم الله (١٠٠٤)، واليزار في مسنده، مسند علي بن أبي طالب (٧٥٨)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الخصائص (٨٤٣٤)، والحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة (٤٦٢٢).

(٥٩) رواه البخاري، کتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٧٧).

(٦٠) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (٧٥٩/١).

توظيفها للتهوين من منزلة السنة، قد فصل العلماء فيها بكلام كثير جداً^(٦١)، ولكن سنكتفي بأطراف منها، وقد جاء أحاديث كثيرة بإباحة الكتابة عن النبي ﷺ، فقال بعض العلماء، أن النهي عن الكتابة كان في أول الأمر، ثم نسخ بالأحاديث المتأخرة، وكان الحكمة منه في أول الأمر، حتى لا يختلط بالقرآن، فلما أمن من ذلك أباح الكتابة، وقيل: هو في حق من يوثق بحفظه ويخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب، وتحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه، وقال جمع من المحققين، إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط فيشبهه على القارئ^(٦٢)، إذ إن الصحابة كانوا يكتبون ما ينزل من القرآن في صحائف، فيملي عليهم النبي ﷺ، وهم يكتبون، ولا شك أنهم كانوا يسألونه ﷺ، عن بعض الأحكام والمعاني الخاصة بهذه الآيات، ويشرحها لهم ﷺ، كما في حديث عبد الله بن مسعود قال لما نزلت هذه الآية { الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ } [سورة الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب رسول الله - ﷺ - فقالوا: أينا لم يظلم نفسه، فقال رسول الله - ﷺ - ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تُشرك بالله إن الشرك لظلمٌ عظيم^(٦٣). فالصحابه أرادوا أن يكتبوا معاني الآيات التي بينها لهم نبيهم ﷺ في صحف القرآن بجانب الآيات، فنهاهم عن ذلك، وهذا هو الأرجح في معنى النهي، ولذلك تحرى الصحابة في جمع القرآن عدم كتابة ما ليس بقرآن مع القرآن، عملاً بنهيه ﷺ، وأباح ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص أن يكتب عنه، وقال له: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق" وأوماً بإصبعه إلى فيه^(٦٤)، وحديثه متأخر عن النهي؛ لأنه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته، وهي الصحيفة التي كان يسميها

(٦١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢٠٨/١)، وشرح سنن أبي داود لابن رسلان (٨٣/١٥)، وعون المعبود (٥٧/١٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٣٢/٢)، وشرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون (٧ / ١٠)، والحديث والمحدثون (ص: ١٢٢)، وزاد المعاد في هدي خير العباد (٤٠٢ / ٣)، منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٩)

(٦٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢٠٨/١)، وشرح سنن أبي داود لابن رسلان (٨٣/١٥)، وعون المعبود (٥٧/١٠).

(٦٣) رواه البخاري، كتاب: استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (٦٩٣٧)، ومسلم، كتاب الإيمان (١٩٧).

(٦٤) أخرجه أحمد في المسند، مسند عبد الله بن عمرو (٦٥١٠)، وأبو داود، كتاب العلم (٣٦٤٦).

"الصَادِقَةُ"^(٦٥)، ولو كان النهي عن الكتابة متأخراً لمحاها عبد الله، لأمر النبي ﷺ بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمحها وأثبتها، دل على أن الإذن في الكتابة، وقال ﷺ في غزوة الفتح: "اكتبوا لأبي شاه"^(٦٦) يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها^(٦٧)، وكتب ﷺ للملوك قسرى، وقيصر، وملك البحرين، وغيرهم، وقال ﷺ وهو على فراش الموت: "انتوني بكتاب، أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً"^(٦٨)، وأخرج أحمد والدارمي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: "بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب؛ إذ سئل رسول الله ﷺ: أي المدينتين تُفتح أولاً قسطنطينية أو رومية؟" فقال النبي ﷺ: (لا، بل مدينة هرقل أولاً)^(٦٩)، وهناك دستور المدينة كان مكتوباً، وكتاب الصدقات، وكتاب عمرو بن حزم، وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر رضي الله عنه أنسا رضي الله عنه حين وجهه إلى البحرين وغيرهم.

ثم إن حديث أبي سعيد الخدري فيه الإذن بالرواية، فالحديث كاملاً عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحها"، وقال: "حدثوا عني ومن كذب علي قال همام: أحسبه قال: متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" قال: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج». وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "وقد استقر الأمر، والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم"^(٧٠).

وكان لبعض الصحابة صحف يكتبون فيها أحاديث النبي ﷺ، كعبد الله بن عمرو، وعلي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، وسعد بن عباد، وزيد بن أرقم، وجمع سمرة بن جندب ما عنده من حديث رسول الله ﷺ وبعث به إلى ابنه سليمان، وقد أتى الإمام

(٦٥) ينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: ٨٤).

(٦٦) رواه البخاري، كتاب في اللقطة (٢٤٣٤)، ومسلم، كتاب الحج (١٣٥٥).

(٦٧) قال الوليد بن مسلم راوي الحديث، قلت: للأوزاعي: ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ. ينظر: صحيح البخاري (١٢٥/٣).

(٦٨) رواه البخاري، كتاب العلم (١١٤)، ومسلم، كتاب الوصية (١٦٣٧).

(٦٩) أخرجه أحمد في المسند، مسند عبد الله بن عمرو (٦٦٤٥)، والدارمي في سننه، كتاب العلم (٥٢٥).

(٧٠) فتح الباري لابن حجر (٢٠٤/١)، وينظر أيضاً: شرح ابن رسلان لسنن أبي داود (٨٣/١٥)، وتحفة الأحوذني (٣٥٦/٧).

محمد بن سيرين على هذه الرسالة فقال: "في رسالة سمرة إلى ابنه علم كثير" (٧١)، وعن أنس بن مالك، قال: كان أنس إذا حدث فكثر الناس، عليه الحديث جاء بمجال له فألقاها إليهم ثم قال: «هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ ثم عرضتها عليه» (٧٢)، وكتب عبد الله بن أبي أوفى بأحاديث رسول الله ﷺ إلى عمر بن عبید الله، وهناك منسك لجابر بن عبد الله في صفة حجة النبي ﷺ كان مكتوباً، وقد أخرج مسلم في صحيحه، وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعنة بن فرقد بعض السنن، وهناك صحيفة أبي موسى الأشعري: ذكرها الدكتور أكرم العمري في كتابه "بحوث في تاريخ السنة المشرفة"، وذكر أنها موجودة في مكتبة شهيد علي بتركيا، وغير ذلك. وينظر في هذا الصدد: "كتاب تقييد العلم" للخطيب البغدادي، و"جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر، وذكر كذلك كثير من كتب الصحابة الإمام ابن السعد في "الطبقات الكبرى"، وللدكتور أحمد بن عبد الرحمن الصويان كتاب هام في هذا الصدد بعنوان: "صحائف الصحابة"، وللدكتور أبي ياسر محمد بن مطر الزهراني كتاب: "تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري"، وكذلك من الكتب المهمة كتاب "تدوين السنة ومنزلتها"، للدكتور: عبد المنعم السيد نجم، وكتاب "بحوث في تاريخ السنة المشرفة"، للدكتور أكرم العمري. ونظراً لاستقرار مفهوم أهمية السنة لدى سلف الأمة، فقد صرفوا جل اهتمامهم للعناية بالسنة، حفظاً وتدويناً، ونشراً لها، انطلاقاً من قوله -ﷺ-: "نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً، فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع" (٧٣)، واحتاطوا أشد الاحتياط في نقل السنن خشية من قوله ﷺ: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٧٤)، ثم لم تزل العناية بجمع السنة وحفظها موضع اهتمام الصحابة -رضي الله عنهم-، إلى أن بلغ الأمر ببعضهم إلى أن يرحل من المدينة إلى مصر في طلب حديث واحد، كما هو معروف مشهور.

وكان المعول عند الصحابة حفظ الصدور، حيث كان أوثق عندهم من حفظ الكتابة، ثم إن السنة عند الصحابة كانت أشياء يمارسونها في حياتهم، ويعيشونها مع نبيهم ﷺ، فما حدث في غزوة بدر وأحد والأحزاب وفتح مكة مع النبي وصحابته الذي جاهدوا في هذه الغزوات لا يمكن أن ينسى من ذاكرة الصحابة، ولا يحتاجون لتدوينها

(٧١) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٥٠)

(٧٢) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٤١٥)

(٧٣) أخرجه أحمد في المسند، مسند عبد الله بن مسعود (٤١٥٧)، وأبو داود، كتاب العلم (٣٦٦٠)، والترمذي، أبواب العلم (٢٦٥٧). وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٧٤) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء (٣٤٦١)، ومسلم، المقدمة (٣).

في صُحف وكتب، وأمره ﷺ بإطلاق اللحي، لا يمكن أن ينسوه، فهل ممكن أن ينسى رجل ملتحي أن النبي ﷺ أمر بإطلاق اللحي، وما كنت تفعله عائشة رضي الله عنها مع النبي ﷺ من ترجيل شعره وهو في معتكفه، ومن وضع يدها على قدمه وهو يصلي قيام الليل، ومن اغتسالها معه من إناء واحد، ومن خروجها خلفه لما خرج إلى البقيع، وغير ذلك ما كان يستدعي أن تكتبه، فلما حُمل إلى التابعين أصبح علماً يكتب في صحائف عديدة حتى لا يُنسى، لكن لم يحتاج الصحابة أن يكتبوا صفة الوضوء والصلاة، وهم يتوضئون ويصلون كل يوم أمام النبي ﷺ، ولكن ما احتج إلى كتابته، كتبه الصحابة، كالفرائض والديات، وكتاب الصدقات ونصب الزكاة، وهكذا.

فلما وصلت السنن للتابعين وتابعيهم كتبوا في صحائف كثيرة، فكان الصحابة يقصون لهم ما عاشوه مع نبيهم ﷺ، ويكتب التابعون خلفهم، فيقول التابعي للصحابي صف لنا رسول الله ﷺ، فيصفه له، فيكتب صفته، أما الصحابي فلا يحتاج أن يكتب صفته، وهو يراه صباحا مساءً، وللتابعين صحائف كثيرة جداً، ولكنهم كانوا يكتبون الأحاديث عن الصحابة مفرقة في صحيفة واحدة، حديث في الطهارة ثم بعده حديث في الصلاة، ثم حديث في الحج، ثم حديث في الفضائل، حتى جاء عصر تابعي التابعين، فصنفوا الكتب والمصنفات، والجوامع والموطآت، التي تجمع الأحاديث والآثار التي تخص الباب مع بعضها، فيقسم الكتاب إلى باب الطهارة جامعاً أحاديث الطهارة، ثم باب الصلاة وهكذا، وكانت تضم الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ، وأقوال الصحابة، ثم صنفت المسانيد وكتب السنن التي اختصت بالأحاديث المرفوعة فقط، ثم كتب الصحاح التي اختصت بالصحيح فقط.

٥- وصف بعض أحاديث النبي ﷺ بالغمومة النصية، وردّها بزعم مخالفتها للعقل. وهو وصف لا يليق أبداً بكلام سيد البشرية ﷺ، ومحاولة تبرير ذلك، بأن الأحاديث التي وردت فيها السحر والحسد وعالم الجن، وحديث غمس الذبابة والأحاديث المتعلقة بأشياء غيبية لم نرها لا يريدونها كتاب المعهد، فتراهم يردون هذه النصوص النبوية الصحيحة؛ لأنها لا توافق رؤيتهم الكلية للكون، بل ويصفون رواياتها بالغفلة، ولا نعلم في حقيقة الأمر، ما مشكلة المعهد مع الأحاديث التي تتكلم عن الغيب، وما هذا العداء السافر بينهم وبين كل ما يتكلم على غيب لم نره، هل هذا بسبب أن الفلسفة الغربية الحديثة لا تؤمن إلا بما هو مادي محسوس؟! ويقال لهم في ذلك هلا عرفتم العقل في زعمكم هذا؟ وماذا تقصدون بالعقل؟ فإن كان القصد من العقل الضرورات العقلية أو البداءة العقلية، وهو القدر الذي يشترك فيه جميع العقلاء، على اختلاف ثقافتهم وتعليمهم وبلدانهم وديانتهم، كأن الواحد نصف الاثنين، وكإمتناع اجتماع الضدين، فلا يوجد والله الحمد في السنة ما يخالف البدهيات

العقلية، وإن قصدتم ما يراه العقل بوجه عام، فعقل من الذي سيحكم أن هذا الحديث مخالف للعقل؟؟ والعقول مختلفة بما تشربته من تعلم وقراءة وثقافة، ورؤية لعادات وتقاليد مختلفة، وغير ذلك، ولا يستغرب على من تشكل عقله وثقافته بالثقافة الغربية، أن يجد عقله يختلف مع الكتاب والسنة، إذ الوحي له رؤية للحياة ومنهاج معين، والثقافة الغربية لها رؤية مختلفة ومنهاج آخر.

٥- دعوى أن العلماء لم يقوموا بنقد متن الحديث النبوي، فهذه دعوى من لم يقرأ في علم الحديث، ولم يجهد نفسه في الإطلاع على كتب العلل، كالعلل لابن المديني، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، والعلل الكبير والعلل الصغير للترمذي، وعلل الحديث لابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، والسنن الكبرى للنسائي والذي أظهر فيه العلل، فإن علماء الحديث قد اشترطوا للحديث الصحيح خمسة شروط منها اثنان لهم تعلق بالمتن، وهما الخلو من الشذوذ والعلة القادحة، وهذا كلام من لم ينظر في كتب الفقه، أما إن أرادوا بنقد المتن، بأن نعرض الحديث على الثقافة الغربية لنقبله أو نرده، فلم يكن عند العلماء هذه الثقافة التي فُتن بها أرباب المعهد، وكان فكرهم نقي صافي مبني على الكتاب والسنة والله الحمد.

٦- اتهام العلماء بقبول الأحاديث لهوى في نفوسهم، وهذه دعوى عريضة جداً، لا تشمل إمام أو اثنين أو ثلاثة من أئمة المسلمين، ولكنها تطول علماء المسلمين جميعاً من قرن إلى قرن، وهي دعوى تطول القرون المفضلة التي شهد لها النبي ﷺ بالخيرية والفضل، ودعوى تعارض ما أخبرنا الله عز وجل به في كتابه من حفظه لهذه الأمة أمر دينها، وإن تعجب فالتعجب أن تكون مثل هذه الدعوى عارية عن أدلة أو براهين، مجرد كلمة تطلق لتزعزع الثقة بعلماءنا، وبالسنة التي بين أيدينا.

ثم الذي يدعي أن العلماء يقبلون الأحاديث ويردون بها بحسب هواهم، هو بعيد كل بعد عن تفهم قواعد هذا العلم، وعن طبيعته، فإن العلماء يضعون قواعد وأصولاً هي التي تحكم تصحيح الأحاديث أو ضعفها، فالعلماء عندما يشترطون اتصال السند، فإنه يؤدي إلى قبول الأحاديث المتصلة السند ورد الأحاديث المنقطعة، بغض النظر عما قيل بها، وكذا رد نسخة معينة أو قبولها، كنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فقبولها أو ردها، يستلزم رد أحاديث كثيرة أو قبولها، فالأمر قواعد وأصول، وليس كما يحسب أرباب المعهد.^(٧٥)

٧- زعمهم أن الصحابة اختلفوا في فهم السنة دون القرآن، وهذا غير صحيح، فالصحابه رضي الله عنهم عملوا بنصوص القرآن والسنة على سواء، وأما النصوص التي احتملت معنيين، أو الأحكام التي دلت عليها الكتاب والسنة من بُعد

^(٧٥) يراجع لفهم هذه القواعد كتب المصطلح كمقدمة ابن الصلاح وتدريب الراوي للسيوطي وشرح الألفية للسخاوي والباعث الحثيث وغيرها من كتب علم مصطلح الحديث.

واحتاجت إلى فهم دقيق واستنباط، فاجتهدوا فيها، وأسفر اجتهادهم عن اختلاف سائغ في بعض المسائل، فكما اختلف الصحابة في فهم بعض الأحاديث، كما اختلفهم في فهم قول النبي ﷺ: "لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة"^(٧٦)، اختلفوا كذلك في فهم بعض آيات القرآن، كما اختلفهم في فهم معنى "القرء" في قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}، فالاختلاف المعتبر في فهم النص إنما يقع فيما يكون دلالاته ظنية محتملة من النصوص سواء كانت من الكتاب أو من السنة، ولا يقع في النصوص القطعية الدلالة سواء كانت من الكتاب أو من السنة.

٨- حصر مفهوم السنة في الأفعال التي داوم عليها النبي صلى الله عليه وسلم دون أقواله وتقريراته، وهذا والله عجيب حقاً عجيب، لا نعرف ما الفائدة لأن يأتي إنسان ليخطأ جميع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام، بكلام ليس له مستند من عقل أو شرع، ما المعنى أن نقول أن قول النبي ﷺ ليس سنة، فماذا إذا أمر النبي ﷺ مسلماً بأمر، وقال له افعَل كذا أو لا تفعل كذا، أكان يقول له إن سنتك أفعالك فقط؟!!! أليس يكفي المسلم المحب لدينه أن يعلم أن النبي ﷺ أمر بفعل كذا ليفعله، أو أنه نهى عن فعل كذا ليجتنبه!!

٩- عمل المعهد على زعزعة الثقة بالسنة في نفوس المسلمين، وحكاية أقوال أهل البدع من الخوارج والقرآنيين والشيعة على أنها اختلاف سائغ بين العلماء، وخطؤها في وسط الخلاف مع الحنفية، ليشعر أن الكل خلاف سائغ، وهذا خلط عجيب، فهناك فارق بين خلاف سائغ مقبول بين علماء أهل السنة والجماعة، وبين أقوال المبتدعة والضلال، وحكاية الاثنين بنفس الطريقة وفي نفس السياق خلط وخبط، ثم عدم عزو أقوال المبتدعة إلى قائلها وعزوها إلى البعض، تدليس على المسلمين، فينبغي أن يعزو أقوال المبتدعة إلى الخوارج والشيعة، ليعلم القارئ شناعة القول، ولوزامه وما أدى هذا القول بصاحبه.

١٠- ادعاء أن نصوص السنة مرتبطة بواقع وزمن معين، والدعوة إلى ترك الأخذ بالتطبيقات النبوية مراعاة لظروف الزمان والمكان:

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [النساء: ٥٩] ، ويقول الله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَأنْتُمْ تَسْمَعُونَ) [الأنفال: ٢٠] ففي هذه الآيات وغيرها

(٧٦) رواه البخاري، كتاب: أبواب صلاة الخوف (٩٤٦)، ومسلم، كتاب: الجهاد والسير (١٧٧٠).

الأمر بطاعة النبي ﷺ، والأمر بالتحاكم إليه عند الاختلاف، فهل كان هذا الأمر المخاطب به عامة المؤمنين خاصاً بزمان حياة النبي ﷺ؟! وهل كانت طاعة النبي ﷺ والتحاكم إلى سنته خاصاً بالصحابية رضي الله عنهم فقط دون غيرهم وقال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) [النحل: ٤٤]، فهل كان التبيين من النبي ﷺ للقرآن خاصاً بأهل زمانه فقط، أو ليس لفظة "للناس" في الآية عامة في كل الناس في كل زمان ومكان!!

قال الإمام أبو المظفر السمعاني رحمه الله تعالى ونفعنا بعلمه: "وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ مُبَيِّنًا لِلوحي، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ بَيَانَ الْكِتَابِ فِي السَّنَةِ" (٧٧).
فمثلاً قال تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"، فهل يمكن لمسلم أن يعمل بمثل هذه الآية من غير تبيين الرسول ﷺ؟!!

أو لم تكن بعثة النبي ﷺ عامة لكل البشر في كل زمان ومكان، يقول تعالى: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) [الأعراف: ١٥٨]، وقال الرب سبحانه: (وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنزِلْكَ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) [الأنعام: ١٩]، وهو صريح في أن القرآن يخاطب بأوامره - التي منها الأمر بطاعة الرسول ﷺ - والتحذير من مخالفته والأمر بالتحاكم إليه ﷺ - ونواهيه وأحكامه وتشريعاته ونذارته وتبشيره - كل من بلغه هذا الكتاب المبارك في كل زمان و كل مكان.

فكيف يتمكن العبد من العمل بهذه الأوامر: - طاعة الرسول ﷺ والتحاكم إليه والرد إلى إليه- إن كانت السنة محرر تطبيقات زمنية لا عموم لها.
فهل كلفنا الله تعالى بما لا نستطيعه؟! أو ليس التكليف بما لا يطاق ممنوع شرعاً، قال تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة: ٢٨٦].

وقد اجتمعت كلمة الأمة بكل طوائفها على وجوب العمل بالسنة في كل زمان ومكان، لم يخالف في ذلك أحد عبر التاريخ، ثم إن لكثير من آيات القرآن أسباباً للنزول، فهل سيقولون في القرآن أيضاً بأنه كان خاصاً بزمان النبي ﷺ!
وقد قال النبي ﷺ: " فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع" (٧٨) فأرسي النبي ﷺ مبدأ تبليغ سنته للناس عامة لا فارق بين أهل مكان ومكان ولا بين أهل زمان وزمان.

- وأما أن بعض ما صدر من النبي ﷺ قد يصدر بصفة التصرف بمقتضى الرئاسة أو القضاء لا التشريع، فهذا معلوم وقد تكلم فيه الفقهاء وألف فيه القرافي رحمه الله تعالى رسالته المشهورة "الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام"، ومن أمثلة ذلك نهي عن

(٧٧) ينظر: تفسير السمعاني (١٧٤/٣).

(٧٨) رواه البخاري - كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (١٦٥٤).

ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث لأجل الدافعة، ولكن لا يعني ذلك إيقاف العمل بالسنة التشريعية التي هي أغلب السنة فلينتبه.

خاتمة: تشمل علي أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث :

عمل المعهد على إثارة كثير من الشبهات حول السنة، وقد اتصفت هذه الدعاوى بالهشاشة والسطحية، وعدم التدليل عليها، ولكنها كانت كثيرة تضرب في كل مكان يخص السنة، فتعمل بمجموعها في نفس المسلم هز ثقته بما ورد من أحاديث النبي ﷺ، وإن كان كل شبهة قيلت لا يقبلها بمفردها لخلوها عن برهان حقيقي، وإنما هي مجرد دعاوى، ولكن كثرتها قد تحدث عند المسلم المعاصر غير الخبير بعلوم السنة زعزعة وعدم ثقة في نقل السنة.

وقد ركب الخوارج والمعتزلة قديماً متن الشطط، حين اجترأوا على رد الأحاديث الصحيحة المستفيضة في الشفاعة في الآخرة، وأخطأوا في تغليبهم الوعيد على الوعد، والعدل على الرحمة، وأخطأ المعتزلة في تقديمهم العقل على النقل، وكانت شبهتهم في رد الشفاعة وعدم العمل بالأحاديث الصحيحة دعواهم أنها تعارض القرآن، وأن من قرأ القرآن لم يجد فيه إلا نفي الشفاعة الشركية التي كان يعتقدونها المشركون من العرب، وكانت شبهة الخوارج التي ورطتهم في تكفير المسلمين بالكبائر عدم العمل بالسنة، فكان يكفي الخوارج حديث أبي ذر، "وإن زنى وإن سرق"^(٧٩)، ولكنهم أغرقوا في البدع لبعدهم عن السنن، وفهم الصحابة للقرآن، فالسنة سفينة نوح من اعتصم بها نجا، ومن تخلف عنها هلك.

والسنة كلها وحي، إما بورودها بصورة من صور الوحي، وإما أن تصدر عن النبي ﷺ ابتداء، ثم يسكت عليها الوحي، وهذا اقرار لها، فتكون بذلك وحيًا، وهي مصدر مستقل للمعرفة لزيادة على كونها بياناً لما ورد في القرآن، أو مؤكدة لما ورد في القرآن، وقد تكفل الله عز وجل بحفظها، لأنها من الذكر، ولأنه لا يمكن فهم القرآن وتطبيقه بدون السنة، فقيدها علماء أشاوس بذلوا الأنفس والنفيس لحفظ سنة نبيهم، قطعوا القفار، وضربوا أكباد الإبل، ولم يتوانوا عن بذل جهد في حفظ سنة نبيهم، فجزاهم الله عنا خيراً

المصادر والمراجع :

- الأزمة الفكرية ومناهج التغيير، طه جابر علواني، الناشر: دار الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، "الجمع بين القراءتين
- طه جابر علواني، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، الرؤية الكونية الحضارية القرآنية
- عبد الحميد أبو سليمان، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بالاشتراك مع دار السلام للطباعة والنشر، نسخة إلكترونية مصورة لا يوجد عليها رقم الطبعة، ابن تيمية وإسلامية المعرفة
- طه جابر علواني، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث
- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب الناشر: دار الأفاق الجديدة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة
- أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بَطَّة العكبري الحنبلي، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجريا الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الإصابة في تمييز الصحابة
- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، الجامع الصحيح «صحيح مسلم»
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأتقروي، الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا
- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٦، الحديث والمحدثون - أو: عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية.
- محمد محمد أبو زهو رحمه الله، الطبعة: الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، وصورتها: دار الفكر العربي وغيرها
- الرَّوْضُ البَاسِمُ فِي الدَّبِّ عَن سُنَّةِ أَبِي القَاسِمِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (وعليه حواشٍ لجماعة من العلماء منهم الأمير الصنعاني)

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاکر (عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي) الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر

السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاک بن مخلد الشيباني، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠

السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، بحوث هذا الكتاب، ثمرة الندوة التي عقدها المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩-١٩٨٩/٦/٢٤، إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ايناير ١٩٩١

السنة للمروذي، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، المحقق: سالم أحمد السلفي الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨

السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

الشريعة للأجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرئي البغدادي، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

العقيدة والسياسة، لؤي صافي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، د محمد ضياء الرحمن الأعظمي الناشر: دار الخفاء للكتاب الإسلامي - المستدرك على الصحيحين

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مع تضمينات: الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمنأوي في فيض القدير وغيرهم دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود

- تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- الموطأ، مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
- إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات، طه جابر علواني، ورقة عمل - الناشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي- الرياض، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري
- دار الكتب العلمية - بيروت، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة.
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن غنيم
- الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م
- تقييد العلم للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، الناشر: إحياء السنة النبوية - بيروت
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: ٧٧٨٠، الطبعة: بدون تاريخ نشر
- ١ - ١٦: مصورة من تحقيق محمود محمد شاكر، الذي ينتهي بتفسير الآية ٢٧ من سورة إبراهيم
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، المحقق: أبو الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية
- الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م

سنن ابن ماجه، ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي
سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

شرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون، مؤلف الأصل: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت ١٣٧٧هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير- تاريخ النشر بالشاملة: ٧ محرم ١٤٣٢

شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط

الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، المحقق: محمد علي سونمز، خالص أي دمير، الناشر: دار ابن حزم - بيروت
صحيح ابن خزيمة، إمام الأئمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي [ت ١٤٣٩ هـ]، راجعه وحكم على بعض أحاديثه: العلامة: محمد ناصر الدين الألباني [ت ١٤٢٠ هـ] مميزة أحكامه عن حواشي المحقق بوضعها بين (قوسين)

صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٣٣ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بتزقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة

صحيح سنن أبي داود، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت الطبعة: الأولى ٢٠٠٢ م، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته.
محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ

فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ

فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي، المحقق: علي حسين عليالناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م

فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: د. وصي الله محمد عباس الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣

مجلة إسلامية المعرفة، اصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي - (السنة السادسة عشرة - ربيع ١٤٣٢ / ٢٠١١)، مجلة إسلامية المعرفة العدد ٣٩، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. (السنة العاشرة - شتاء ١٤٢٦ / ٢٠٠٥)

مجلة إسلامية المعرفة ٤٠، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي
مجلة إسلامية المعرفة العدد ٧٨، اصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي (السنة العشرون - خريف ١٤٣٥ / ٢٠١٤)

مجلة إسلامية المعرفة العدد ٨٤، اصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي - (السنة الحادية والعشرون - ربيع ١٤٣٧ / ٢٠١٦) عدد خاص عن المفكر والشاعر محمد إقبال

مجلة إسلامية المعرفة العدد ٧، اصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي السنة الثانية
مجلة إسلامية المعرفة ٢٨، اصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي - السنة السابعة

محمد رشيد رضا جهوده الإصلاحية، رائد جميل عكاشة، نشر هذا المؤتمر في كتاب المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
وتم عمل التقرير على أساس الكتاب لعدم توفر تسجيل للمؤتمر متاح.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي
مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن

بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني [ت ١٤٤٣ هـ]، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م

مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود، المحقق:
الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن،
تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر -
سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق - سورية،
الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١.